

## توصيات سياساتية للاستجابة الإنسانية: في لبنان وخارجه، يجب دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النساء

6 آب (أغسطس) 2020: اندلع انفجار هائل في العاصمة اللبنانية مساء الثلاثاء، مما أسفر عن مقتل أكثر من 150 شخصاً وإصابة أكثر من 5000 وإلحاق أضرار بالمنازل والشركات والمستشفيات المكتظة أصلاً وتدمير الإمدادات الغذائية والطبية ومرفأ بيروت - وهو شريان حياة بالغ الأهمية للبلد. كانت منظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بقضايا النساء من بين أول المستجيبين/ات في دعم جهود الإنقاذ والتنظيف، وتوزيع الإمدادات الغذائية والطبية، وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية. بينما يكافح البلد في مواجهة هذه الكارثة - التي أضيفت إلى جائحة كوفيد-19 والأزمة السياسية والاقتصادية المستمرة، كل ذلك أثناء استضافة 1.5 مليون لاجئ/ة سوري/ة وفلسطيني/ة وعمال وعاملات مهاجرون/ات ذوي أوضاع هشّة - فإن قيادة وخبرة ومساهمات منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النساء أمر بالغ الأهمية.

التوصيات التالية للاستجابة الإنسانية مستوحاة بشكل عام من سنوات من المشاورات التي تجريها "ويمن دليفير" مع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النساء في الأوضاع الإنسانية، وتتضمن المنظمات الشريكة لـ "ويمن دليفير" في برنامج مناصير العمل الإنساني في لبنان: التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، جمعية المرأة الخيرية، ومركز "مرسي" للصحة الجنسية، منظمة النساء الآن من أجل التنمية، وجمعية تنظيم الأسرة في لبنان للعمل على التنمية وتمكين الأسرة.

تحت "ويمن دليفير" المجتمع الإنساني الدولي - بما في ذلك الجهات المانحة والمنظمات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية- على تطبيق منظور النوع الاجتماعي في هذه الأزمة وفي جميع الأعمال الإنسانية. توصياتنا السياساتية:

1. تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية التي تركز على النساء كأولوية في جميع جهود الاستجابة لحالة الطوارئ: لمساعدتها على بلوغ أقصى إمكاناتها، يجب توجيه ما لا يقل عن 50٪ من التمويل الإنساني المخصص لجهود الاستجابة المحلية إلى منظمات المجتمع المدني التي تركز على النساء. هذه المنظمات هي الجهات المستجيبة في الخطوط الأمامية في كل استجابة إنسانية تلعب أدواراً مقدمي/ات خدمات، وقادة مجتمعيين، ومناصرين/ات صلبين/ات، وبناء ماهرين/ات للسلام، ودافعين/ات دوماً نحو التقدم. ينبغي للجهات الفاعلة الدولية التشاور مع منظمات المجتمع المدني والعمل معها بشكل متعاون لضمان مرونة التمويل وإتاحة الحصول عليه.

2. تمكين الفتيات والنساء ومنظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بقضايا النساء من القيادة والمشاركة بفعالية في جميع عمليات صنع القرار في المجال الإنساني. على الرغم من مساهماتها المهمة والموثقة في عمليات الاستجابة للأزمات، يستمر النقص في وصول منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النساء إلى اجتماعات وآليات تنسيق المساعدة الإنسانية. تقع على عاتق المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية مسؤولية جعل فرص صنع القرار هذه متاحة لمنظمات المجتمع المدني التي تركز على النساء وقيادتها. يمكن تحقيق ذلك عن طريق عقد الاجتماعات باللغات المحلية، والتأكد من أن منظمات المجتمع المدني تعرف بهذه الاجتماعات، وكيفية ومكان انعقادها،

ونشر المعلومات الأساسية بين شبكات منظمات المجتمع المدني. يجب أيضا العمل على المزيد من التواصل وإيجاد ترتيبات تيسيرية لضمان أن منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النساء، بكل تنوعاتها، والتي تشمل المنظمات التي تمثل مجتمع الميم، واللاجئين/ات، والمراهقين/ات، والعاملات والعمال المهاجرات/ين، والأشخاص ذوي الإعاقة، تشارك بفعالية في عملية صنع القرار في مجال العمل الإنساني.

3. **توسيع فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ويشمل ذلك التنفيذ الكامل لـ"حزمة الخدمات المبدئية الدنيا المعنية بالصحة الإنجابية في حالات الطوارئ":** ينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تعمل بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بقضايا النساء من أجل التمويل والتنفيذ الكاملين لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنفذة للحياة مثلما نصت عليها حزمة الخدمات المبدئية الدنيا، والتي تتضمن حصول الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الهوية الجندرية غير المعيارية على خدمات الحماية ووسائل منع الحمل والإجهاض الآمن. يتطلب ذلك أيضا تمويلا ودعما عالميين لتحسين وتسريع شراء إمدادات الصحة الجنسية والإنجابية بالإضافة إلى توفير معدات الحماية الشخصية لمقدمي/ات خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. كما تدعم "ويمن دليفير" توصيات "مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالصحة الإنجابية في حالات الطوارئ" حول تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية خلال جائحة كوفيد-19، والتي يمكن العثور عليها [هنا](#).

4. **حماية فرص التمويل وتوفير الخدمات المعنية بجائحة كوفيد-19 التي تضع الفتيات والنساء في صلب اهتمامها:** يشكل وباء كوفيد-19 خطرا كبيرا وغير متناسبا على الفتيات والنساء والجماعات المهمشة الأخرى، مما يضاعف من التحديات التي تواجه جميع عمليات الاستجابة الإنسانية. مع تضاؤل الموارد وزيادة الضغط على الموظفين/ات وعلى البنية التحتية، هناك حاجة ملحة للخدمات الصحية المتكاملة أن تصل إلى الأكثر هشاشة، في الوقت المناسب، بمعلومات دقيقة وخدمات معنية بجائحة كوفيد-19 وبالصحة الجنسية والإنجابية. يجب توفير الدعم للعاملات/ين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، وتدريبهن/م على توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية غير التمييزية والتي تراعي النوع الاجتماعي، كما يجب تعزيز أنظمة الإحالة ومساراتها من أجل تقديم رعاية شاملة للجميع. يمكن العثور على القائمة الكاملة للتوصيات الخاصة بتطبيق "ويمن دليفير" لمنظور النوع الاجتماعي على الاستجابة الإنسانية لكوفيد-19 والتعافي منه [هنا](#).

5. **إنشاء أنظمة شاملة وقائمة على الأدلة للمساءلة أمام الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الهوية الجندرية غير المعيارية:** آليات تقييم الاستجابة الإنسانية ضرورية بالنسبة للمجتمعات المتضررة من أجل الكشف عن الثغرات القائمة في مجال تقديم الخدمات وانتهاكات الحقوق. ينبغي لهذه الآليات أن تكون سرية وأمنة لضمان إمكانية الوصول إليها من قبل الجميع، بمن فيهم/ن اللاجئين/ات، والعمال والعاملات المهاجرين/ات، والمراهقين/ات، ومجتمع الميم، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملات/ات في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية - ومعظمهن من النساء. بالإضافة إلى ذلك، من خلال تتبع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر وحالة الحمل والإعاقة واستخدامها، يمكن أيضا

مساءلة الجهات الفاعلة الدولية لضمان وضع الفتيات والنساء في صلب الاستجابة. يجب أن تركز جميع الأعمال الإنسانية على الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية - بما في ذلك مع وأمام الفتيات والنساء والفئات المهمشة الأخرى.

إن ضمان أن تكون الفتيات والنساء والأشخاص ذوو الهوية الجندرية غير المعيارية في صلب جميع جهود الاستجابة الإنسانية هو منقذ للحياة. ومع انتقال العمل الإنساني الفوري إلى جهود التعافي، ينبغي للاستجابة الإنسانية في لبنان المحافظة على أولوية منظور النوع الاجتماعي، والذي يشمل البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبرامج الحماية.

يجب تعزيز الالتزام الدائم بالمساواة الجندرية ودعم منظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بقضايا النساء في كل خطوة وفي كل حالة طوارئ - دون تردد أو استثناء.